

الجواز والمنع عند سيوبه والفرء في المسائل النهمية

إعداد

محمدر كابي أحمد علي باحث ماجستير قسم اللغة العربية

بكلية الآداب جامعة أسوان

الإيميل : [mohamedrekaby095@gmail.com](mailto:mohamedrekaby095@gmail.com)

### الملخص:

الحمد رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد: فقد تناول هذا البحث قضية هامة من قضايا النحو العربي، ألا وهي قضية الجواز والمنع عند النحويين، فجاء عنوان البحث كآلاتي: الجواز والمنع عند سيبويه والفراء في المسائل النحوية.

ولقد اخترت بعض مسائل الجواز والمنع عند هذين العلمين الكبيرين، إذ من الصعب الوقوف علي كل مسائل الجواز والمنع عند كليهما، ثم قمت بدراسة هذه المسائل وفقاً لما يلي:

أولاً: الإتيان بالمسألة النحوية من مصدرها الرئيس، وبيانها.

ثانياً: الوقوف علي آراء النحاة في هذه المسألة من حيث الجواز والمنع.

ثالثاً: ذكر الرأي الراجح في المسألة النحوية مع بيان أسباب ذلك.

### Summary:

Praise be to the Lord of the worlds, and for him we seek help, and may blessings and peace be upon the Master of the Messengers, and after:

This research has dealt with an important issue of Arabic grammar, which is the issue of permissibility and grammatical prohibition, so the title of the research came as follows: Permissibility and prohibition in Sibawayh and furs in grammatical matters.

I chose some issues of permissibility and prohibition according to these two major sciences, as it is difficult to find out all the issues of permissibility and prohibition in both, and then I studied these issues according to the following:

First: Bringing the grammatical question from its main source, and explaining it.

Second: Standing on the opinions of grammarians on this issue in terms of permissibility and prohibition.

Third: Stating the preponderant opinion on the grammatical issue, along with the reasons for that.

لا شك أنَّ ظاهرتي الجواز والمنع من الظواهر التي عني بها النحاة القدامى، كأمثال سيبويه والفراء والمبرد وغيرهم؛ ليعبروا عن أصول النحو، وبناء القواعد المتينة الراسخة في العربية معتمدين علي السماع والقياس وغيرهما من الأحكام النحوية التي أصدرها النحاة، ولم يصدر أي واحد منهم حكماً بالجواز والمنع إلا مستنداً إلى قاعدة متينة، أو شواهد فصيحة، أو ما خالف وجه الصواب والقياس.

وهذا لا يعني أن كل واحد أصدر حكماً بجواز مسألة، أو منعها أنه أوقف الحكم فيها بصحة ما أصدره، ولكن قد يأتي نحاة آخرون، فيثبتوا صحة ما أصدره، أو عدم صحة ما أصدره، وهذا معروف عند النحاة بقضايا الخلاف النحوي، وهي مازالت مستمرة حتى عصرنا الحالي؛ وهذا من روائع لغتنا الجميلة.

#### مسألة في جواز جر لفظ الجلالة بعد حذف حرف القسم .

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: " ومن العرب من يقول : " الله " ، فيخفض الاسم ، ويحذف؛ تخفيفاً لكثرة الأيمان في كلامهم ، وشبه ذلك ، بحذف (رُبَّ) في مثل قولهم: وبلدٍ عاميةٍ أعباؤه كَأَنَّ أَرْضَهُ سَمَاوَةٌ<sup>(٢)</sup>

#### \* التعليق :

يرى سيبويه جواز جر المقسم به لفظ الجلالة بدون حرف جر قسم، واستدل على ذلك، بقول بعض العرب: (الله لأفعلنَّ)، وقال: إنَّ علة الحذف التخفيف؛ لكثرة الأيمان في كلامهم، وشبه ذلك بحذف (رُبَّ)، واستدل فيها بقول الشاعر السابق.

#### \* أدلة المجيزين:

ذكر صاحب الأصول هذا الضرب من الكلام، حينما قال: "والضرب الثاني: هو إضمار حرف الجر، وهو قول بعض العرب: ( الله لأفعلنَّ )، قال سيبويه:

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ٤ : ٢٣٨ .

(٢) اللبّتان من الرجز المشطور لرؤية ، انظر الإنصاف ٣٧٧ ، و الأمالي الشجرية ١٤٣/١ ، والمقتصد للجرجاني ٨٦٨/٢ .

جاز، حيث كثر في كلامهم؛ فحذفوه تخفيفاً، كما حذف ( رُبَّ )<sup>(١)</sup> ويفهم من ذلك أنّ صاحب الأصول قد أجاز ما أجازه سيبويه، وقد أكد كلامه قائلاً: " وإنما فعلوا ذلك به؛ لكثرة في كلامهم، فغيروا إعرابه كما غيروه " (٢) .

ويجوز القسم بغير حرف القسم ، فيقول: (الله لأفعلن) ، بالجر والنصب عند بعض النحاة، وذكر بعضهم الرفع أيضاً، واعتبروه يمينا، أي قسماً، وقد ذكر صاحب المبدع شرح المقنع ذلك، حيث قال: " ويجوز القسم بغير حرف القسم، فيقول: (الله لأفعلن) ، بالجر والنصب .

قال ابن يعيش: "الكلمة إذا كثر استعمالها، جاز فيها من التخفيف، ما لم يجز في غيرها" (٣) ، وقال سيبويه: " ومن العرب من يقول: " الله لأفعلن" ؛ لأنه أراد حرف جر، وإياه نوى، فجاز؛ حيث كثر في كلامهم فحذفوه؛ تخفيفاً، وهم ينوونه، كما حُذِفَ " رُبَّ " في قوله من الطويل: وَجَدَاءٍ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَبَّيْهَا<sup>(٤)</sup>

إنما يريدون: " رُبَّ جداءٍ "، وحذفوا الواو، كما حذفوا اللامين، من قولهم: " لاه أبوك "، كما حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون.

وقد اعتبر سيبويه البيت السابق دليلاً على جواز الحذف؛ للتخفيف ، فيما كثر من كلامهم، ولا يجوز الإضمار عند سيبويه، إلا في لفظ الجلالة . (٥)

\* أدلة المانعين:

(١) انظر: الأصول في النحو ١ : ٤٣٣، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد المحسن

الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

(٢) انظر: المرجع السابق ١ : ٤٣٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق: ١ : ٣٣٢.

(٤) البيت من الطويل منسوب للعنبري في كتاب سيبويه ، والبيت بلا نسبة في لسان العرب

١١٠/٣ ، والشاهد فيه خفض جداء على إضمار ( رُبَّ ) ، ومعناه : من سلك تلك المفازة فلا يرج

بها قريباً؛ لأنها لا تسلك، ولا يخاف وحشها الصيادين .

(٥) انظر: الكتاب ٣ : ٥٥٣ ، ٥٥٤ .

ذهب بعض النحاة: أنه إذا حُذِف حرف القسم قبل لفظ الجلالة، جاز جره مع تعويض همزة مفتوحة يليها ألف نحو: "الله لأفعلن"، أو مع "ها" ساقط منها الألف نحو: (هاالله لأفعلن<sup>(١)</sup>)، أو ثابتها نحو: (هاالله لأفعلن<sup>(١)</sup>)، فهم يجيزون جر لفظ الجلالة، إذا حُذِف منه حرف القسم بتعويض عن هذا الحرف المحذوف .

منع أبو العباس المبرد: جواز جر لفظ الجلالة بعد حرف القسم المحذوف، والعلة عنده أن حروف الخفض لا تضمير، وقد نقل الإمام القرطبي ذلك في كتابه: " وقد أجاز سيبويه، وغلطه فيه أبو العباس، ولم يجز الخفض؛ لأن حروف الخفض لا تضمير<sup>(٢)</sup>"، فأبو العباس يمنع "الله لأفعلن"، فعنده لا يجوز الجر؛ لأن حروف الخفض لا تضمير، وإذا أُضمِر، فلا بد لها من عوض، فأين العوض؟، وقد ذهب كثير من النحاة إلى العوض، إذا حذف حرف القسم، فإذا حذف حرف القسم، لا بد من العوض من حرف الجر المحذوف، وكذلك قال ابن عصفور: "وهذا لا ينبغي أن يجوز، كما لم يجز مع سائر حروف القسم - أي يقصد ظهور الفعل مع الواو خاصة (أقسم والله لأفعلن) - أي يقصد لا ينبغي أن يجوز ذلك، ثم يقول: فإن جاء شيء من ذلك، فينبغي أن يتأول على أن يكون "أقسم" كلاماً تاماً، ثم أتى بعد ذلك بالقسم، ولا يجعل "والله" متعلقاً بالقسم. <sup>(٣)</sup>

وقد قال أيضاً: " وإذا حذف حرف القسم، وعوضت منه شيئاً، لم يجز إلا الخفض؛ لأن العوض يجري مجرى المعوض منه، قال: "إلا أن العرب لم تجعل العوض، إلا في اسم الله تعالى، فإن لم تعوض، لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى، فإنهم استجازوا ذلك فيه؛ لكثرة استعماله في القسم، فنقول: (الله لأقومن) ، حكى ذلك الأخفش، إلا أنه لا يقاس عليه؛ لأن إضمار الخافض، وإبقاء عمله لا يجوز، إلا حيث سمع، وأما غير اسم الله تعالى من الأسماء، إذا حذف حرف القسم

(١) انظر: شرح التسهيل ٤ : ٢٣٤ .

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٨ : ١٦٩ ..

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤ : ٢٣٦ - ٢٣٧ محب الدين محمد بن يوسف ت/ محمد

العزازی، الكتب العلمية ٢٠١٨ .

منه، فإنه يجوز فيه الوجهان: الرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار فعل<sup>(١)</sup>. وقد أنكره المبرد، ولم يجز قال: "وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه ؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يحذف، ولا يعمل إلا بعوض " .<sup>(٢)</sup>، وهذا شيء اختص به لفظ الجلالة، ولا يشاركه في ذلك غيره، فلا يجوز أن نقيس عليه، وقد ذهب الزمخشري إلى جواز القياس عليه، فأجاز أن تقول: (الحكيم لأفعلن)<sup>(٣)</sup> .  
\* **الترجيح** : بعد العرض السابق يتضح لنا جواز ما ذهب إليه سيبويه؛ للأسباب الآتية:

١. الحذف؛ للتخفيف، ولكثرة الاستعمال، وهذا جائز .
  ٢. سُمع عن العرب، ولكنه لا يُقاس عليه غير لفظ الجلالة؛ لكثرة استعمال لفظ الجلالة في القسم .
  ٣. أن ينوي من تلفظ بذلك القسم، وإن لم ينو ذلك، كان التركيب خطأ؛ لأنه لحنٌ .
  ٤. لا يجوز القياس على ذلك بغير لفظ الجلالة، فلا يجوز أن نقول : (الحكيم لأفعلن) ، فهذا خاص باسم الله تعالى؛ لكثرة الاستعمال .
- مسألة في منع العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر:**

**يقول سيبويه:** واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون ، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنّك زبيدٌ ذاهبان ، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء ، فيرى أنّه قال: هم ..... ، وأمّا قوله عزّ وجلّ: " و الصابئون " فعلى التقديم والتأخير ، كأنّه ابتداءً على قوله: " والصابئون " بعد ما مضى الخبر<sup>(٤)</sup>

**التعليق على كلام سيبويه** : نفهم من كلام سيبويه السابق منع العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر ، وإنّما يعدُّ ذلك من الغلط ، وأنَّ ما ورد بالرفع،

(١) انظر: المرجع السابق، ٢٣٧/٤ .

(٢) انظر: المقتضب ٢ : ٣٣٦ .

(٣) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ص٩٣١ .

(٤) انظر: الكتاب ، سيبويه ١٥٥/٢ .

فيرون أنّ هذا الاسم المرفوع مبتدأ ، وخبره محذوف، والمذكور هو خبر إنّ ، أو العكس: أنّ خبر الاسم المرفوع هو المذكور، وخبر إنّ هو المحذوف ، كما في كلمة " والصابئون " التي اعتبرها سيبويه ليست معطوفة على اسم إنّ .

**أدلة المانعين :** منع البصريون العطف على موضع اسم " إنّ " قبل تمام الخبر ، واستدلوا على منع ذلك ، بأنّه لو عطف على اسم إنّ قبل تمام الخبر ، لأدّى ذلك إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول

واحد ، أحدهما " إنّ " ، والآخر الابتداء ، ولا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد . (١)

فيستدل البصريون على صحة رأيهم ، أنّه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد .

يقول ابن عصفور: " وإن عطفت على الاسم ، فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده ، فإن عطفت قبل الخبر ، فالنصب ليس إلا ، تقول: " إنّ زيدا وعمراً قائمان " ، وكذلك سائر أخوات " إنّ " إلا فيما شدّ من ذلك ، فسمع فيه الرفع على الموضع ، فإنه يحفظ ولا يُقاس عليه " . (٢)، قوله: دخولهم، فيكون من قبيل ما حُمِلَ فيه على المعنى قبل تمام الكلام ، ويكون قوله تعالى : " مَنْ أَمَنَ " (٣)، إلى آخر الآية جملة من شرط وجزاء في موضع خبر " إنّ " ، فالبصريون يرون أنّ هذا الاسم المرفوع مبتدأ ، وخبره محذوف والمذكور خبر إنّ ، أو خبره مذكور، و خبر " إنّ " هو المحذوف (٤)، أي: أنهم لجئوا للتقدير والتأويل، وأمّا قوله تعالى: " إنّ الله وملائكته

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٢ ، عثمان بن الحاجب أبو عمرو ، ت/ موسى بنأى العليلى ، العراق ١٤٠٢ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ١/٤٥٦ ، على بن مؤمن بن عصفور ( ١٣٩٢ ) ، ت/ صاحب أبو جناح ، دار الكتب العلمية / بيروت .

(٣) سورة المائدة، آية(٦٩).

(٤) انظر: المرجع السابق ١/٤٥٧ .

يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ<sup>(١)</sup> على قراءة من رفع " ملائكته " فخير " إن " محذوف والتقدير : إن الله يصلى ، وأغنى عنه خبر الثاني . (٢)  
**أدلة المجيزين:** أجاز الكوفيون<sup>(٣)</sup>، العطف على موضع اسم إنَّ بالرفع في كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل " إنَّ " أو لا يظهر ، لضعف " إنَّ " نحو: إنَّ زيدا وعمرو قائمان .

يرى الكسائي: أنَّ قسماً يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع، فتقول: " إنَّ زيدا وعمراً قائمان " و" لكنَّ زيدا وعمراً ذاهبان ، وإنَّ شئت رفعت " عمراً؛ قياساً على قولهم: " إنَّك وعمرو ذاهبان "<sup>(٤)</sup>، ومذهب الفراء كمذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم " إنَّ " و " لكنَّ " إلا، إذا لم يظهر الإعراب في الاسم، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لا يظهر الإعراب في المعطوف عليه ، وهو " إنَّك وعمرو ذاهبان "<sup>(٥)</sup> .

فالفراء قيد الجواز بعدم ظهور عمل " إنَّ " فقال: ولا أستحب أن أقول : " إنَّ عبد الله وزيد قائمان " لتبين الإعراب في " عبد الله " ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف " إن " .<sup>(٦)</sup> والشواهد التي استند إليها المجيزون هي قوله تعالى : " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ** " .<sup>(٧)</sup> حيث عطف " الصابئون " على موضع اسم " إنَّ " وهو قوله: " الذين " قبل تمام الخبر .

(١) سورة الأحزاب، آية(٥٦).

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/١٧٢ ، ٢٥٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٤٥ .

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣١١ ، ومجالس ثعلب ١/٢٦٢ ، والإنصاف ١/١٨٥ .

(٤) انظر: شرح الجمل الزجاجي ١ ، ٤٥٦ .

(٥) انظر: المرجع السابق ١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣١١ .

(٧) سورة المائدة، آية(٦٩).

وقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" (١) بالرفع في ملائكته عطفاً على لفظ الجلالة، وعلّق ثعلب على هذه القراءة بقوله: ويجوز ، ولم نسمع من قرأ به (٢)

#### \* التعليق العام والترجيح :

والذي يتضح لنا بعد دراسة هذه المسألة أنّ الكوفيين اعتمدوا على أمثلة وشواهد من فصيح كلام العرب تؤيد صحة ما ذهبوا إليه ، ويؤيد رأيهم ما ذكره أبو عبيدة ، يقول : " سمعت الفصحاء من المُحرمين يقولون: " إِنَّ الحمدَ والنعمَةَ لك ، والمَلِكُ لا شريك لك " (٣) ، والذي يذهب إليه الباحث أنّ النظر إلى الخبر يحسم تلك المسألة؛ قياساً على حالات الاسم المعطوف الواقع بعد الواو ، فإذا كان الخبر يفيد الاشتراك فيه، فإنّ النصب واجب عطفاً على اسم إنّ ، ومثالاً لذلك إنّ الأستاذ والطالب متعاونان؛ وذلك لأنّ التعاون يحدث بين اثنين ، أمّا إذا كان الخبر مما لا يفيد الاشتراك ، فيجوز على رأى الكوفيين رفع الاسم، والله أعلم .

#### مسألة في جواز مجيء الضمير ( الكاف والياء ) في محل رفع لولا:

يقول الفراء: "وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر، وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنّها خفض، والرفع فيها الصواب". (٤)

#### \* التعليق:

يرى الفراء جواز رفع الضمير (الكاف) و(الياء)، إذا اتصل بـ (لولا)، والأصل في الضمير بين الخفض والنصب، فالفراء يرى إجازة رفع الضمير، إذا

(١) سورة الأحزاب، آية(٥٦)، وهذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ ١٥٥/٢ ، والبحر المحيط ٢٤٨/٧ .

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/٢٦٢ .

(٣) انظر: مجاز القرآن ٢/٢٢ .

(٤) انظر: الفراء: معاني القرآن، ج٢، ص٥٨.

اتصل ب(لولا) والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا، ولولا أنت، وقد علل الفراء ذلك؛ بأنه لم يأت في كلام العرب ضمير بعد(لولا) مخفوضاً، وقال في ذلك: "قلو كان مما يخفض، لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر، فإنه الذي يأتي بالمستجاز"<sup>(١)</sup> ، والذي دعاهم أن يقولوا في موضع رفع؛ لأنهم وجدوا الضمائر في حالة الرفع والخفض والنصب لا تتغير، ولهذا جاز عندهم أن تكون الكاف أو الياء من(لولاك ولولاي)، في موضع (أنت)، وفي موضع رفع؛ لأن إعراب الضمائر بالدلالات لا بالحركات.<sup>(٢)</sup>، ويرى أن إعراب الضمائر ليس بالحركات، ولكن بالدلالات، فالضمائر في حالة الرفع والخفض والنصب لا تتغير، لذلك جاز أن تكون الكاف أو الياء في موضع رفع، ولكن رداً على الكلام السابق، أن الضمائر لو جاز أن تحل محل الأخرى في الرفع والنصب والجر، لجاز (جلسك) في الفعل اللازم بدلاً من (جلست) فالتاء في محل رفع، ولا يجوز أن تحل بالكاف بدلاً منها بالرغم من أن دلالتهم واحدة، وهي الخطاب. ولولا عند الفراء حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.

#### \* أدلة المجيزين:

أجاز ابن يعيش في مُفصِّله رفع الضمير(الكاف والياء) بعد لولا، وأخبر بأن الاسم الظاهر يرتفع بالابتداء، فإذا كنى عنه، فينبغي ألا يختلف إعرابه؛ لأن العامل في الحاليين شيء واحد. حيث قال: "إن الاسم الواقع بعد لولا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين، فإذا كنى عنه، فينبغي ألا يختلف إعرابه؛ لأنَّ العامل في الحاليين شيء واحد، فكما أنه إذا كان ظاهراً، يكون مرفوعاً بالابتداء، فكذلك إذا كنى عنه يكون في محل رفع الابتداء."<sup>(٣)</sup>، فابن يعيش يقيس على الاسم الظاهر

(١) انظر: الفراء: معانى القرآن، ج٢، ص٥٨، مرجع سابق.

(٢) انظر: الفراء: معانى القرآن، ج٢، ص٥٨، مرجع سابق.

(٣) انظر: ابن يعيش: المفصل، ج٣، ص١١٨.

بعد(لولا) المرفوع بالابتداء، إذا كنى عنه بالضمير، فلا يختلف إعرابه؛ وذلك لأنَّ الرفع هو الابتداء بعيداً عن نوع الواقع بعد (لولا).

ورداً على الكلام السابق أنَّ (لولا)، لا تختص بالدخول على الأسماء فقط، فيجوز دخولها على الفعل أيضاً، فـ (لولا) حرف غير مختص، ولذلك لا يعمل؛ لأن العمل للحروف المختصة مردود. ويؤيد أبو الحسن الأخفش من البصريين مذهب الفراء، ويعرب "الضمير مبتدأ ولولا غير جارة... فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو (لولاك وزيدٌ) تعيّن رفعه؛ لأنها لا تخفض الظاهر".<sup>(١)</sup>

فهو يجيز عطف الظاهر على المضمير بدون إعادة الضمير المتصل، وهذا لا يجوز، ومردود؛ لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل باسم ظاهر، لا يجوز إلا بإعادة الضمير المنفصل، فنقول، جنّتُ أنا وزيدٌ، قمتَ أنتَ وعلِيٌّ، فالعطف لا يكون على ضمير الرفع المتصل، إلا بعطفه من ضميره الظاهر، كما جاء في الشواهد الفصيحة.

وفي ذلك يقول ابن هشام<sup>(٢)</sup>: "وإذا ولي (لولا) مضمراً، فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو قوله تعالى: "لَوْ لَأَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ"<sup>(٣)</sup>، وسَمِعُ قَلِيلاً (لولاي ، ولولاك ، ولولاه) خلافاً للمبرد. فابن هشام يرى وجوب رفع الضمير المنفصل بعد لولا؛ قياساً على الاسم الظاهر، وإن كان قليلاً اتصالها بالضمير المتصل، وخالف في ذلك المبرد الذي يمنع اتصال الضمير بـ(لولا)، والأصل عنده أن يكون الضمير ظاهراً، وقد ذكر ابن هشام أنَّ الضمير المتصل بها في محل جر، وقد ذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل مرفوع بها؛ لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل، ورد بأنّها لو كانت عاملة، لكان الجر أولى بها من الرفع، لاختصاصها بالاسم، فالفراء يرى أن(لولا) هي التي رفعت الاسم بعدها، فهي عنده هي الرافعة لما بعدها، ولكن

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٣.

(٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٠٣، مرجع سابق.

(٣) سورة سبأ، الجزء الأخير من الآية (٣١).

رُدَّ عليه ، بأنها لو كانت عاملة، لكان الجر بها أولى: وكذلك لأنها لا تقتصر بالدخول على الأسماء فقط<sup>(١)</sup> .

\* أدلة المانعين: قال سيبويه<sup>(٢)</sup> والجمهور أنّ موضع الضمير (الكاف والياء والهاء)، موضعه جر بها، واختصت به كما اختصت (حتى)، و(الكاف) بالظاهر. قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً؛ لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً، وإلا جاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم، كالياء المتصلة بالحروف، ولأنّه كان حقها أن تجر الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على موجب العمل، فجرّوا بها المضمّر (٣) ، استند المانعون في أدلتهم باختصاص (لولا) بهذه الضمائر التي محلها وموضعها موضع جر، ولا يجوز أن يكون الضمير المتصل بها مرفوعاً ولا منصوباً؛ لأنها ليست ضمائر رفع ، ولو كانت منصوبة جاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم، كغيرها من الحروف التي تتصل بالياء. والأصل عندهم فيها أن تجر الاسم مطلقاً بعدها، ولكن منع من ذلك تشبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على موجب العمل، ولكن الضمير بعدها في محل جر. و(لولا) لا يجر بها إلا الضمير في قولهم: (لولاى ولولاك ولولاه)، وهو نادر<sup>(٤)</sup> ، ويقصد ابن

---

(١) انظر: جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج١، ص٣٩٤، تحقيق: عبد الحميد هندأوي.

(٢) انظر: جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٤٥٩، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، مرجع سابق.

(٣) انظر: جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٤٥٩، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، مرجع سابق.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١١، (١٣٨٣)، ج١، ص٣٥١.

هشام أن اتصال الضمائر (الكاف والياء والهاء) نادر، أو الأكثر في العربية لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو. (١)

\* الترجيح : بعد العرض السابق يتضح أن ما ذهب إليه الفراء من جواز رفع الضمير الكاف والياء والهاء بعد (لولا) غير صواب، وأن هذه الضمائر في محل جر وذلك:

١- ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: "لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ". (٢)، هذا ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ، ولا يصح أن تحل كاف الخطاب بدلاً من الضمير المنفصل.

٢- هذه ضمائر نصب وجر متصلة، ولم ترد ضمائر رفع متصلة.

٣- (لولا) ترفع الاسم بعدها بنفسها، ولكن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء في غير الضمائر السابقة.

٤- لو عطف على (لولاك) باسم ظاهر لا يصح، حتى نقول: لولا أنت وزيد، فلا يجوز عطف الظاهر على المضمرة.

\* بعد الانتهاء من هذا البحث، فإنه يثبت بعض النتائج التي توصل لها البحث، ومن أهمها:

- قضية الجواز والمنع من القضايا التي ساهمت في ترسيخ الكثير من قواعد النحو العربي .

- إصدار حكم بترجيح مسألة في قضايا الخلاف النحوي لا يعني الحكم القاطع فيها .

- يجوز حذف حرف القسم قبل لفظ الجلالة للتخفيف ولكثرة الاستعمال، ولا يجوز مع لفظ آخر .

- العطف بالرفع على اسم إن جائز ، إذا لم يفد معنى التشريك بينهما

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندوي وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد

الحميد، ج ١، ص ٣٥٢، مرجع سابق.

(٢) سورة سبأ، الجزء الأخير من الآية (٣١).

\*المصادر والمراجع:

- \* ابن الحاجب: (عثمان أبو عمرو بن أبي بكر) - الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناى العليلى، ج١، العراق، (٥١٤٠٢).
- \* ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي): - الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٩٨٨م).
- \* ابن عصفور: (علي بن مؤمن بن عصفور) - شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب العملية، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٢ هـ - ١٩٨٨ م) .
- \* ابن مالك: (محب الدين محمد بن يوسف) - شرح التسهيل: تحقيق: محمد العزازي، ج٤، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م.
- \* ابن مفلح الحنبلي - المبدع شرح المقنع: تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م .
- \* الألوسي: (شهاب الدين محمود بن عبدالله) - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ج٥، ج٩، دار الكتب العلمية، (٢٠١٤م) .
- شرح كتاب سيوييه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ج١، ج٣، دار الكتب العملية، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م).
- \* السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي): - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ/١٩٩٨م).
- الفراء: (أبو زكريا يحيى الفراء) - معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ج١، ج٢، الطبعة الأولى، دار المصرية، [د-ت].

\* القرطبي: (أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري)

- الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، طبعة جديدة، [د-ت].

\* المبرد: (محمد بن يزيد)

- المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، ج ١، ج ٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، (١٤١٥هـ). \* المرادي: (الحسن بن قاسم بن عبدالله)

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ج ١، ج ٢، ج ٤، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الأولى (٢٠٠١م).

\*سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان)

- الكتاب: تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ج ٣، دار القلم، بولاق، الطبعة الأولى (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م)، والطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ديوان جميل بثينة، دار بيروت، (١٤٠٢هـ).